النفط يشكل 89 في المئة من إيرادات الدولة وهي النسبة الأعلى بالمنطقة

«موديز»: الكويت أقل دول الخليج تنويعاً لاقتصادها

صدمة الطلب على النفط وأسعاره الناجمة عن فيروس كورونا سلطت الضوء على الانكشاف الكبير جدا لدول الخليج

تقدم محدود أحرزته هذه البلدان منذ عام 2014 في التنويع الاقتصادي والمالي بعيدا عن الهيدروكربونات

وكالة «موديز» أكدت أن الكويت أكثر دول الخليج اعتمادا على النفط في مواردها

10.7 في المئة تراجعا بنمو ناتج الكويت الاسمي في 2015

ضرائب الأرباح والتوزيعات على شركات النفط تشكل الحصة الأكبر من الإيرادات الحكومية

تنويع مصادر الدخل بدول مجلس التعاون سيستغرق سنوات و«المالي» سيتأخر

حذرت وكالة التصنيف الائتماني العالمية «موديز»، من أن الكويت هي الأعلى خليجياً، من حيث هيمنة الصادرات النفطية على التجارة الأجنبية، إذ تبلغ صادرات النفط أكثر من 80 في المئة من إجمالي الصادرات، تليها السعودية ثم قطر، فعُمان، ثم الإمارات، وأخيرا البحرين.

وأوضحت "موديز" في أحدث تقرير لها، أن إيرادات الحكومة الكويتية من النفط والغاز 89 في المئة من مجموع الإيرادات، ونحو 40 في المئة من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي.

وأكدت أن صدمة الطلب على النفط وأسعاره الناجمة عن فيروس كورونا العام الماضي، سلطت الضوء على الانكشاف الكبير جداً لدول الخليج على تقلبات أسواق النفط، وما أحرزته هذه البلدان من تقدم محدود منذ عام 2014 في التنويع الاقتصادي والمالي بعيداً عن الهيدروكربونات. وأكدت الوكالة أن التقدم في تنويع الاقتصاديات الخليجية بين 2015 و2019 كان متواضعاً، لاسيما في الكويت التي تعد الأقل تقدماً في التنويع الاقتصادي، إذ تراجع فيها نمو الناتج المحلي الإجمالي الإسمي بنسبة 10.7 في المئة خلال تلك الفترة، وكانت الزيادة في الإيرادات غير الهيدروكربونية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي أكثر تواضعاً بشكل ملحوظ في بعض دول الخليج، بينما شهدت انخفاضاً في بعض الحالات، وتحديداً في الكويت وعُمان والإمارات.

وأوضحت الوكالة أن التنويع الاقتصادي لا يزال أكثر الأهداف السياسية التي يتم الحديث عنها كثيراً في المنطقة، والذي يقدم العديد من الفوائد الائتمانية، ولكن تحقيقه قد يستغرق سنوات عديدة، مشيرة إلى أن التنويع المالي أيضاً قد يشوبه تأخير.

أضافت أن اتجاهات ودورات الطلب على الهيدروكربونات وأسعارها ستستمر بالهيمنة على عائدات وصادرات الدول الخليجية على المدى المتوسط، موضحة أنه بالنسبة لمعظمها، لا يزال النفط والغاز يمثلان 20 في المئة على الأقل من الناتج المحلي الإجمالي، وأكثر من 65 في المئة من إجمالي الصادرات وما لا يقل عن 50 في المئة من الإيرادات الحكومية. وتعتقد الوكالة أن الخطط المعلنة لتعزيز الطاقة الإنتاجية الهيدروكربونية والالتزامات الحكومية بضرائب صفرية أو منخفضة للغاية تجعل من غير المحتمل أن يتضاءل هذا الاعتماد بشكل كبير في السنوات المقبلة، حتى مع إحراز بعض التقدم في التنويع الاقتصادي.

وتوقعت "موديز" أن يستمر قطاع النفط والغاز في دفع القوة المالية للدول الخليجية، ومركز السيولة، والضعف الخارجي لسنوات عديدة. حساسية مرتفعة وبينت الوكالة أن الحساسية المالية والخارجية المرتفعة لدول الخليج تجاه تقلبات الطلب على النفط وأسعاره تعود إلى الحجم الكبير لصادراتها الهيدروكربونية وعائداتها بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي، والتي تتراوح من 14 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي في البحرين إلى 37 في المئة من الناتج في الكويت، منوهة إلى أن هذا الانكشاف المرتفع يعني أنه عندما انخفضت أسعار النفط بنحو 35 في المئة في المتوسط خلال عام 2020، انخفضت الإيرادات الحكومية والصادرات بنسبة 15-5 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي، وهو تراجع أكبر بكثير مما كان يمكن لأي حكومة تعويضه بتخفيض الإنفاق بدون أن يزيد من تفاقم التراجع الحاد لاقتصادها. وأكدت الوكالة أنه رغم الخطط الطموحة، لم تسفر جهود التنويع حتى الآن سوى عن نتائج محدودة، مؤكدة أنها ستتأخر بسبب انخفاض أسعار النفط. وأفادت «موديز» بأن أهمية الهيدروكربونات في الناتج المحلي الإجمالي والإيرادات الحكومية لم تتغير بشكل جوهري منذ عام 2014، بعد أن تراجعت بشكل أساسي بسبب انخفاض أسعار النفط، وفي حين تتوقع الوكالة أن يزداد زخم التنويع، إلا أن توافر الموارد لتمويل مشاريع التنويع سيتأثر في ظل تراجع أسعار النفط والمنافسة داخل دول الخليج في نطاق ضيق نسبياً من القطاعات المستهدفة. تنويع الصادرات وبحسب مؤشر «HHI» شائع الاستخدام الذي يستخدم لقياس تنويع الصادرات في بلد ما، ويقيس ما إذا كانت حصة كبيرة من صادرات بلد ما يمثلها عدد صغير من السلع أعلى من المتوسط (0.68)، يتبين أن هذه النسبة مرتفعة في بعض الدول الخليجية، فعلى سبيل المثال: في قطر (0.79) وفي السعودية والكويت (0.76) وفي البحرين (0.69) وعمان (0.68)، فيما أنها منخفضة في الإمارات فقط (0.49). وبالمقابل، يتراوح المعدل الوسطي للمؤشر في الاقتصاديات المتقدمة والمتنوعة جداً مثل ألمانيا والمملكة المتحدة واليابان بين 0.4-0.3.

أضافت أن الكويت الأعلى خليجياً من حيث هيمنة الصادرات النفطية على التجارة الأجنبية، إذ تبلغ صادرات النفط أكثر من 80 في المئة من إجمالي الصادرات، تليها السعودية ثم قطر، فعُمان، ثم الإمارات، وأخيراً البحرين. من جهة أخرى، ذكرت الوكالة أن أكثر من نصف الإيرادات الحكومية مستمدة من قطاع الهيدروكربونات، ما يعكس التزام الحكومات الخليجية منذ فترة طويلة ببيئة ضريبية صفرية أو منخفضة للغاية، وهو جزء من العقد الاجتماعي الضمني بين هذه الدول ومواطنيها، ولكنه يعكس أيضا الرغبة في تحفيز نمو القطاع غير النفطي وتطويره. وأشارت «موديز» إلى أن الكويت أكثر الدول الخليجية التي تعتمد مالياً على النفط، إذ تشكل إيرادات الحكومة من النفط والغاز 89 في المئة من مجموع الإيرادات ونحو 40 في المئة من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي وأشارت «موديز» إلى انخفاض حصة قطاع النفط والغاز في إجمالي الناتج المحلي – المقياس الأكثر استخداماً لتقييم مستوى التنويع في الاقتصادات المنتجة للنفط – منذ عام 2014، ومع ذلك، بالنسبة لمعظم الحكومات الخليجية، كان هذا مدفوعاً إلى حد كبير بانخفاض أسعار النفط، ما أدى إلى تراجع القيمة الاسمية لإنتاج النفط والغاز بالنسبة للإنتاج في بقية الاقتصاد، الأمر الذي أظهر التحسن الهيكلي الرئيسي الذي طرأ التنويع الاقتصادي بشكل مبالغ فيه. وأضافت الوكالة «على سبيل المثال، في الكويت وقطر، تم تضخيم تحسن التنويع الاقتصادي في هذا المقياس أيضاً بسبب انخفاض حجم إنتاج النفط والغاز في 2019-2015 (بنسبة 7.1 و5.95 في المئة على التوالي)، على عكس زيادة إنتاج النفط والغاز في البحرين (0.9 في المئة)، والسعودية (3.7 في المئة) وعمان (7.7 في المئة) والإمارات (9.8 في المئة)»، مبينة أنه بصرف النظر عن كونه عرضة لانعكاس (جزئي) عندما ترتفع أسعار النفط، فإن هذا التحسن المدفوع بأسعار النفط قد جاء أيضاً على حساب انخفاض إجمالي الناتج المحلي الاسمي الإجمالي في كل من الكويت وقطر وعمان

وأوضحت أن دول الخليج، باستثناء عُمان، من بين منتجي النفط الخام والغاز الطبيعي الأقل تكلفة، مشيرة إلى أن إنتاج برميل النفط في الكويت هو الأقل تكلفة في العالم، مشيرة إلى أن انخفاض تكلفة إنتاج النفط في دول الخليج يعني أن شركات النفط الوطنية ستكون قادرة على الإنتاج بشكل مربح حتى لو تراجعت أسعار النفط بشكل كبير، كما أن معظمها بحاجة لنفقات رأسمالية إضافية أقل بكثير للحفاظ على الإنتاج عند المستويات الحالية، على عكس منتجي النفط والغاز الأعلى تكلفة، بما في ذلك في الأميركتين.

بحضور عدد من النواب والاتحاد والنقابات العمالية باتحاد عمال البترول

العجمي: اعتصام حاشد للعاملين في القطاع النفطي الخاص الأربعاء

اعلن رئيس الفريق التطوعي للعاملين في القطاع النفطي الخاص سالم العجمي عن تنظيم اعتصام حاشد للعاملين بالقطاع النفطي الخاص وذلك بعد غد الاربعاء الموافق 23 يونيو 2021 بمقر اتحاد عمال البترول وصناعة البتروكيماويات بالأحمدي بحضور نواب مجلس الامة والاتحادات المهنية والنقابات العمالية . واكد العجمي في تصريح صحفي ان عمال القطاع النفطي الخاص وصلوا لطريق مسدود في ظل تعنت مؤسسة البترول الكويتية في منح العاملين حقوقهم العادلة والمشروعة وفقا لما ورد بقوانين العمل الأهلي والنفطي مؤكدا ان ما نصت عليه هذه القوانين يعتبر الحد الأدنى الذي لا يجوز التنازل عنه .

وقال العجمي ان المواطنين في القطاع النفطي الخاص ليسوا دعاة تأزيم ولا ينشدون الا حقوقهم العادلة مشيرا في الوقت ذاته الى انهم نقلوا موقع الاعتصام من امام مؤسسة البترول الى بيت العمال وهو اتحاد عمال البترول .

واكد العجمي ان ابسط الحقوق الانسانية والدستورية و ما نصت عليه احكام المحاكم الكويتية هو مساواة العاملين بالقطاعين النفطي الحكومي والخاص سواء في البدلات مثل بدل الخطر وبدل الطريق وبدل طبيعة العمل والاعمال الشاقة في التأمينات وصولا لحق العلاج للمواطنين الكويتيين في مستشفى شركة نفط الكويت اسوة بزملائهم في الشركات النفطية الاخرى .

وشدد العجمي على أن المادة رقم 16 من لائحة التكويت تضمنت انتقاصا واضحا للحقوق المكتسبة للعاملين في القطاع النفطي الخاص إذ إنها لم تنسجم مع ما نصت عليه المادة 6 من القانون النفطي في ما يخص بدل الطريق ، فالمادة 6 من القانون النفطي اعتبرت الوقت المستغرق بالذهاب لمقر العمل والاياب منه من ساعات العمل ولهذا وضعت المؤسسة جدولا يبين هذا الوقت المستغرق للمناطق التي يرتادها بداعي العمل ، فعلى سبيل المثال من يعمل في حقل الروضتين يختلف البدل المصروف له عن من يعمل في حقل الرتقة وإن كانوا بنفس المسمى أو الدرجة الوظيفية لاختلاف بُعد المسافة بين الحقلين.

واشار الى ان اللائحة قد أخلت بنص المادة 6 من قانون العمل في القطاع النفطي إذ جعلت جميع حقول شمال الكويت متساوية بالبدل المصروف عن هذا الوقت بل أن هذا البدل يصرف لمن يعمل بالأحمدي إذا كان مسجل في وظائف عمليات الحفر، وهو ما يثبت بأن بدل الطريق لم يصرف كما نصت عليه المادة 6 من قانون الاعمال النفطية ومعه لا يبقى مجال لشك بأن المؤسسة لا تراعي حقوق العمال في القطاع النفطي الخاص وتسعى بكل طرق الاجحاف والظلم ولا تلتزم بنصوص القانون ولا يردعها احكام القضاء الكويتي النزيه.

وشدد العجمي على ان مطالب العاملين في القطاع الخاص النفطي خط احمر ولن نقبل المساس بها او الانتقاص منها وعلى مؤسسة البترول تصحيح الامور قبل ان يحدث ما لا يُحمد عقباه .

وختم العجمي مؤكدا ان ابناء الكويت في القطاع النفطي عملوا بكل جد واخلاص منذ بداية ازمة كورونا وتحملوا المشاق تفانيا في خدمة وطننا الغالي الكويت ولضمان تدفق انتاج النفط والمشتقات النفطية وتصديرها لمختلف دول العالم في وقت عطلت اغلب اجهزة الدولة ومختلف الحكومات في العالم غالبية الوظائف الا ان النفط الكويتي استمر بفضل الله وبجهود هؤلاء الرجال الذين يجب على الحكومة ومؤسسة البترول تكريمهم ومنحهم كافة حقوقهم وليس الانتقاص منها .

سالم العجمي

وصلنا الطريق مسدود ولن نتنازل عن حقوقنا المشروعة

بما يترجم الإستراتيجية المحدثة وخطط تطوير الجوانب الأكاديمية والبنية التحتية

جامعة AMA الدولية البحرين تطلق هويتها الجديدة «جامعة البحرين للتكنولوجيا»

حسن اعة AMA الدولية البحرين

أعلنت جامعة AMA الدولية البحرين، عن تغيير اسم الجامعة إلى جامعة البحرين للتكنولوجيا في خطوة تعكس استراتيجيتها المعلنة مؤخرا والتحسينات المدروسة التي ستشمل برامجها الأكاديمية، المقررات الدراسية، القيادة، الحوكمة والبنية التحتية. يأتي اسم جامعة البحرين للتكنولوجيا الذي اعتمد من قبل مجلس الإدارة مؤخراً، انطلاقاً من رؤية وهدف جديدين للمؤسسة وتماشيا مع مجموعة من التحسينات التي يجري تنفيذها حالياً.

تتمثل الرؤية الجديدة للجامعة في أنه "من خلال إرساء أساس متين في التكنولوجيا، سوف تكون جامعة البحرين للتكنولوجيا سباقة في اكتشاف وتطبيق التكنولوجيا التي ستساهم في النمو الاقتصادي والتنمية، مع مواصلة إلهام الطلبة والأجيال الجديدة القادمة." كما تعكس هذه الرؤية هدف الجامعة الرئيسي الذي أعيدت صياغته بغرض "تعزيز المعرفة البشرية وتعليم الطلبة في مجالات العلوم، التكنولوجيا وإدارة الأعمال وغيرها من المجالات الأكاديمية التي ستفيد المجتمع والعالم الجديد الذي نعيش فيه."

في حقيقة الأمر فقد تم تصميم الهوية الجديدة للجامعة مع أخذ الطلبة في الاعتبار، من خلال التركيز على التصميم الشبابي والحديث باستخدام مواد مطبوعة بحروف وألوان تنبض بالحركة والحياة. سوف يتم تدشين الاسم الجديد عقب الكشف عنه اليوم وسوف ينعكس على كافة الجوانب المتعلقة بهوية الجامعة والتسويق والاتصالات.

وقال هشام الريس، رئيس مجلس إدارة جامعة البحرين للتكنولوجيا، "نحن سعداء بالإعلان عن الاسم الجديد. تجسد جامعة البحرين للتكنولوجيا الأهداف والتوجيهات التي حددها مجلس الإدارة للجامعة والتي تؤكد على أن العلوم والتكنولوجيا هما أساس النجاح في عالمنا الرقمي، المتطور بخطى سريعة والذي يشهد منافسة عالية. بالإضافة إلى تطلعنا إلى تدشين الاسم الجديد للجامعة، فإننا نؤكد أيضا التزام جامعة البحرين للتكنولوجيا وتفانيها تجاه إرساء معايير التميز وتوفير تعليم عالمي المستوى." وقال رئيس الجامعة الدكتور حسن الملا ، "مع وجود اسم جديد واستراتيجية حديثة، فإننا متحمسون جدا لهذه الحقبة الجديدة التي ستشهد تطوير جامعة البحرين للتكنولوجيا. إننا نعمل بكل جهد لصياغة مستقبل أفضل للجامعة ولطلابنا واختيار اسم جديد يتلاءم تماما مع توجهاتنا الجديدة، مما يعد إنجازا حقيقيا وخطوة هامة من بين العديد من التغيرات الإيجابية والتحسينات التي يتم تنفيذها.حيث تم اتخاذ إجراءات حاسمة كي تصبح الجامعة من كبرى الجامعات الإقليمية التي تقدم برامج أكاديمية ومقررات على أعلى مستوى من الجودة، إضافة إلى طاقم أكاديمي عالي التأهيل، وحرم جامعي ومرافق على أعلى مستوى من الحداثة والتطور."